دور الدساتير في المجتمعات الانتقالية

The role of constitutions in transitional societies

بن عطاالله بن علية[1]*، نسيغة فيصل [2]

[1]جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)، doctor.benalia@gmail.com

[2]جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)، dr.fayssal_h@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/04/07 تاريخ القبول: 2020/09/10 تاريخ النشر: 2020/09/10

ملخص:

يعتبر الدستور القانون الاسمى في الدولة، حيث ينظم العلاقة بين السلطات ويحدد الحقوق والحريات العامة، ويقيد سلطة الحاكم، وحين يتم الاعتداء على حقوق الإنسان وحرياته قد ينجم عنه ثورة شعبية للمطالبة بالحقوق والانتقال إلى حكم ديمقراطي.

لذا تزداد أهمية الدستور خلال الانتقال الديمقراطي لما له من دور في بناء دولة القانون وتعزيز وحماية الحقوق والحريات، فالهندسة الدستورية والبناء الدستوري يهدفان إلى القطيعة مع الأنظمة التسلطية من خلال اليات مختلفة منها الإعلانات الدستورية المؤقتة أو الجمعية التأسيسية أو التعديل الدستوري يؤسس لدولة تحترم فيها الحقوق الأساسية.

كلمات مفتاحية: الدستور؛ البناء الدستوري؛ الهندسة الدستورية؛ الانتقال الديمقراطي؛ حقوق الإنسان.

Abstract:

The constitution is the supreme law in the state, regulates the relationship between the authorities, protects public rights and freedoms, and restricts the authority of the ruler, and therefore any violations of human rights and freedoms listed in the constitution may lead to a popular revolution calling for respect for rights and a transition to democratic rule.

Therefore, the constitution becomes more important during a democratic transition because of its role in building a state of law and promoting and protecting rights and freedoms. Constitutional engineering and constitutional construction aims to break authoritarian regimes through various mechanisms, including temporary constitutional declarations, the Constituent Assembly, or constitutional amendment that creates a country in which fundamental rights are respected.

Keywords: Constitution; Constitution building ; constitutional engineering; democratic transition; human rights.

* **المؤلف المرسل.**

مقدمة:

لا تتوقف العملية الانتقالية على محاسبة مرتكبي الانتهاكات ومفسدي الحياة السياسية في الدولة، إنما تشمل ما يمكن القول عنه عدالة دستورية، تشمل إصلاح الدساتير التي تمثل عماد الحكم في الدولة القانونية، ذلك أن ذات الدساتير محل التعديل هي نفسها قد تكون سبب الحكم التسلطي والفردي، ان هي ركزت السلطات في يد حاكم ملك كان أو رئيسا مما يمكنه من ارتكاب انتهاكات و كتم الحريات دون رقيب أو حسيب بمساعدة أدوات القمع التي تحت امرته، لذا فان أول ما تقوم به الدول هو عملية الإصلاح الدستوري لتحجيم وتحييد آلة القمع المتسترة بغطاء دستوري.

إن الدستور بوصفه القانون الأسمى في الدولة والغال ليد الحاكم من أي انتهاك للحقوق، يمثل العقد الاجتماعي المعقود بين المواطنين وحكامهم، فأي خرق له، وفق البعض يرتب جزاءا دستوريا يوقعه الشعوب عن طريق الانتخاب أو عن طريق الثورة، وبالتالي، فان تعديل الدساتير أو ووضعها ابتداء أمر ضروري لأي مجتمعات انتقالية للقطيعة مع الحكم الشمولي وتعزيز الرقابة والضمانات الدستورية على حقوق الإنسان، من خلال دستور جديد أو بواسطة تعديل جزئي لأحكامه بما يلبي تطلعات المواطنين.

وسنحاول فيما يلي الإجابة عن التساؤل التالي: ما هو دور الدساتير في المجتمعات الانتقالية؟ وما العوامل المؤثرة على إقرارها؟

أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة في استجلاء أسباب التعديلات الدستورية التي أعقبت ما سمي بالثورات العربية و التطبيق المتزايدة للإعلانات الدستورية المؤقتة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- إبراز دور الدساتير في حماية حقوق الإنسان في الحالات العادية و أهميتها خلال المراحل الاستثنائية التي قد تعرفها الدولة.
- تبيان التجارب الدستورية المطبقة في المجتمعات الانتقالية وأهمية عملية البناء الدستوري في بناء دولة القانون والقطيعة مع الأنظمة التسلطية.

منهجية البحث: اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، فالمنهج الوصفي استُعمل لتحديد الأبعاد المفاهيمية للبناء والهندسة الدستورية أما المنهج التحليلي فكان لدراسة دور الدساتير وأهميته في المراحل الانتقالية

وسنحاول فيما يلي التطرق إلى عناصر البحث باعتماد تقسيم ثنائي نعالج في المبحث الأول عملية البناء الدستوري في السياقات الانتقالية، وفي المبحث الثاني دور الدساتير في القطيعة مع الأنظمة التسلطية وبناء دولة القانون.

المبحث الأول: عملية البناء الدستوري في السياقات الانتقالية

حتى وقت قريب، كان الإصلاح المتبع في السياقات الانتقالية مقصوراً على تلك الجهود الرامية إلى منع الدولة من تكرار انتهاكات الحقوق الأساسية الفردية، وتوسعت المناقشة منذ ذلك الحين للنظر في نوع آخر من الإصلاحات التي ينبغي أن تكون أيضًا جزءًا من العملية الانتقالية، مثل تلك المرتبطة بالتطوير الدستوري للدولة، فقد شرعت الدول في العديد من عمليات الإصلاح المؤسسي طويلة الأجل، بما في ذلك صياغة دساتير جديدة، ففي أعقاب النزاعات تمثل هذه الدساتير الجديدة جوهر العملية الانتقالية[1]، حيث عرفت فكرة الهندسة الدستورية والبناء الدستوري انتشارا واسعا بعد موجة الديمقراطية التي عرفها العالم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، سنحاول فيما يلي التطرق إلى فكرة البناء الدستوري (المطلب الأول) ومعوقاته (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم البناء الدستوري

تزداد أهّمية الدستور في البلدان التي تعايش ثورات شعبية أو حروباً أهلية أو تغّيرات سياسية جذرية حيث سيكون دستورها الجديد بمثابة عقد اجتماعي بين أطياف الشعب بما يسهم في تأمين قطيعة تامة مع الحقبة الدامية الماضية والتأسيس لدولة جديدة، فليشكل الدستور قطيعة مع الحقبة الماضية المليئة بالجرائم الخطيرة والتي يجب أن يأخذها بعين الاعتبار الدستور الجديد متضّمناً صراحة ضمانات الوقاية من هذه الانتهاكات ورفع الحصانة عن مرتكبيها وملاحقتهم بكافة الوسائل[2]، فالتغيير السياسي الثوري يتطلب تغييرا دستوريا، يعتبر وضع الدستور ذروة الثورة، فهو المجسد للإرادة الشعبية بأكملها لتأسيس هيئة سياسية جديدة.[3]

حيث يُعتقد أن الدساتير المُعدة جيدًا، المستندة إلى حقوق الإنسان، توفر إطارًا لسلام ديمقراطي، ففي أعقاب النزاع العنيف، يُنظر إلى تعديل أو صياغة دستور جديد كعملية أساسية لإرساء أساس لشرعية الدولة وتعزيز المجتمع السياسي[4]، ففي حين أن صياغة الدساتير كانت في الأصل مهمة تقوم بها النخب إلا أن المتعارف عليه حالياً هو الطبيعة التداولية والتشاركية لبناء الدستور باعتباره أمرًا ضروريًا لاكتساب الشرعية من قبل الشعب.[5]

ازدهرت عملية البناء الدستوري بعد انتهاء الحرب الباردة سنة 1989، في دول شهدت صراعات وتطبيقات لآليات العدالة الانتقالية، ففي أمريكا الجنوبية، كانت عمليات البناء الدستوري، في البرازيل (1988)، كولومبيا (1991)، الأرجنتين (1994)، وفي جميع المناطق غالبا ما أعقب عمليات البناء الدستوري إحلال للسلام، فإنشاء الدساتير الجديدة يعزز من تراجع التوجه نحو صراع عنيف، حيث يتضمن بناء الدستور استحداث هيكليات جديدة وتطوير الموجودة منها[6]، كما أن تسوية الصراعات الداخلية نهائيا تحتاج إلى نظم دستورية جديدة، فالتسويات الدستورية غالبا ما تكون تعبيرا عن طريقة للخروج من الصراعات العنيفة.[7]

إن القوى الثورية في سعيها لتجاوز المرحلة الانتقالية وبناء منظومة سياسية جديدة واجهت العديد من التحديات، لا سيما تلك المتعلقة بشرعية الترتيبات والتدابير المؤقتة وسبل صياغة القواعد البديلة للمنظومة المنهارة، إذ تطرح بحدة في مثل هذا المحطات جدلية المفاضلة أو الموازنة بين قواعد دستورية تعتبر في حكم الملغاة بسقوط النظام السابق، وبين حالة الفراغ والحاجة لقواعد ونظم دستورية انتقالية تحقق الإجماع والوفاق بين القوى المختلفة.[8]

إذ تكتسي عملية بناء الدستور في المراحل الانتقالية أهمية بالغة باعتبارها لحظة عبور مفصلية نحو بناء هيكلية سلطوية جديدة، فعملية بناء الدستور هي محاولة لصياغة عقد اجتماعي جديد بين كل الأعضاء الذين تجمعهم شراكة المواطنة، وبين المجتمع والسلطة السياسية الحاكمة بتحديد الحقوق والواجبات والتدابير المنظمة لعمل السلطة في إطار شرعي منظم، فعملية بناء الدستور قد تكون في الكثير من الأحيان مخرجا آمنا لإنهاء حالة اللاحسم حول خيارات المرحلة المقبلة.[9]

فالبناء الدستوري يرتبط بمراحل الأزمات والصراع الداخلي حول السلطة، فهو بذلك عملية تفاوضية بشأن وضع الدستور وصياغتها وتنفيذها أثناء مرحلة التي تعقب الصراع الداخلي حول السلطة، اذ يتضمن الاتفاق حول ضرورة اعتماد دستور جديد وإنشاء المؤسسات المؤقتة التي تعمل على تحضير الدستور، ثم تأتي مرحلة التطبيق من خلال اعتماده بالتصويت عبر مؤسسات مؤقتة أو بالاستفتاء عليه.[10]

فإنهاء صراع داخلي أو تعزيز الديمقراطية في نظام قانوني، وذلك بوضع ميثاق اجتماعي جديد يؤكد على المبادئ الأساسية المتعلقة ببنية الحكومة، والموافقة على دستور تكون فيه الدولة ملزمة بحماية الحقوق، وتزداد الحاجة لوجود عملية تنفيذ متماسكة من أجل ضمان فعالية عمليات صنع الدستور وتحويل ما هو مجرد نص إلى قانون حي يحكم البلاد، أمر ضروري لتكريس سيادة القانون.[11]

تتجاوز عملية بناء الدستور الصياغة والكتابة النهائية للدستور، فهي مجموعة واسعة من العمليات المتكاملة التي تؤدي في النهاية للتعبير عن المبادئ والتصورات وأيضا التفاهمات والتوازنات والتسويات في شكل نص قانوني مرجعي تحتكم إليه الدولة في سير أعمالها، لذا من المهم التركيز على بعد الاستدامة في البنى السياسية وأطر الحكم المستحدثة، عبر توسيع دائرة المشاركة العامة في وضع تصور للدستور.[12]

ذلك أن الهندسة الدستورية الحديثة تسعى لحل المشكلة السياسية المتمثلة في الصراع والصدام المزمن بين السلطة والحرية، من خلال الموازنة بين حقوق الأفراد في التمتع بحريتهم، وحق السلطة العامة في التدخل في النشاط الاجتماعي والسياسي بالتنظيم والتقييد بعيد عن الفتن السياسية، بينما يحاول البناء الدستوري، معالجة الصراع الأزلي بين السلطة والحرية في التاريخ السياسي للشعوب، ساعيا إلى إيجاد نقطة وسطى، تقر فيها السلطة بالحرية ولا تنكرها و تكون السلطة فيها خادمة للحرية. [13]

وحيث أن عدم التوافق بين الدستور ومتطلبات الواقع، أهم سبب للتغيير الدستوري، تصبح العملية الدستورية إجراء هادفا إلى تغيير دستوري، و حينها تصبح الهندسة الدستورية وسيلة لخلق التناسق بين الوثيقة الدستورية والمتطلبات الضرورية كالديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.[14]

يستوجب البناء الديمقراطي المرور بجملة مراحل، تبدأ بإنهاء النظام التسلطي و إزالته، مما يؤدي إلى ميلاد حكم ديمقراطي وهو ما يسبق النظام الديمقراطي، الذي لابد له حين إقامته من تعميق وتجذير وترسيخ الديمقراطية، و إقامة الدولة الحقوقية التي تحترم حقوق الإنسان وتقوم على مبادئ ودعائم الديمقراطية وجوهرها الحقيقي.[15] فالتعديل الدستوري إنما يسعى لمسايرة التطورات الحاصلة والأفكار المستحدثة في المجتمع، أو التعديل نتيجة تغيير أو رغبة في تغيير نظام الحكم بالدولة.[16]

المطلب الثاني: تحديات وعوائق البناء الدستوري خلال فترات الانتقال السياسي

على مستوى النظم السياسية، يُطلق التحول الديمقراطي على عملية الانتقال من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي ذلك بعد التحولات التي شهدتها البلدان الإفريقية وأمريكا اللاتينية وشرقي أسيا وأوروبا بحيث يقتضي هذا التحول اعتماد جملة من السياسات تؤكد عملية التحول من بينها، احترام الدستور، سيادة القانون، استقلالية القضاء واحترام حقوق الإنسان.[17]

يمكن أن يكون الانتقال بالمجتمع من منظومة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي، إما تحولا من الأعلى يستمد مصدره من النظام التسلطي ذاته دون أي تدخل للمعارضة أو المجتمع، حيث تتمركز السلطة والقوة في يد نخبة محدودة تهدف لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب الصالح العام، وإما أن يكون تحولاً من خلال التفاوض بين النخب الحاكمة والمعارضة لحل نزاع ما وتدعيم نفوذ النخبة لضمان استقرار عملية الانتقال السياسي، بينما يكون التحول من اسفل من خلال الشعب كآلية للانتقال ناجمة في الغالب عن عجز النظام التسلطي عن مواجهة أزمة وطنية خطيرة مما يهدد استقرار النظام الديمقراطي، بينما يعتبر التدخل الأجنبي سواء أكان عسكريا أو بطريقة غير مباشرة آلية أخرى للانتقال الديمقراطي.[18]

ومكمن الصعوبة في عملية الانتقال الديمقراطي هو التغيير الجذري لعلاقات السلطة في المجال السياسي والتحول من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية ومرد هذا للتعايش الموجود لمؤسسات وهياكل وذهنيات النظامين القديم والحديث.[19]

فالتحول نحو الديمقراطية أو الدفاع عنها إنما يعزى إلى قوة الشعب التي غالب ما اعتبرت المصدر الأعظم للضغط من اجل تغيير حاسم في العديد من الدول التي شهدت انتقالا من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية.[20]

لذا فإن مفهوم "الانتقال الديمقراطي" يشير إلى مرحلة وسيطة يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو انهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد. وعادة ما تشمل عملية الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية، والمؤسسات والعمليات السياسية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية قد تشهد صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين.[21]

إن التحول الديمقراطي يقتضي مباشرة إجراءات عديدة متكاملة والتي من بينها انتخابات نزيهة وتعديل الدستور والتشريعات بما يتوافق ومتطلبات المرحلة، كما أنه يشمل الاعتماد على بعض آليات العدالة الانتقالية التي يغلب عليها الطابع القانوني الذي ينبري لمواجهة الجرائم التي ارتكبتها الأنظمة القمعية السابقة.[22]

تتميز الدساتير في فترات الانتقال السياسي بالتدرج، فلا يتم إنشاءها ووضعها دفعة واحدة، بل يسبق صُنع دستور دائم- عادة- ما يوصف بدستور انتقالي مؤقت، هذا الأخير ينطوي على تغيير تدريجي من خلال اتخاذ تدابير مؤقتة، ولارتباطه بالتغييرات السياسية الجذرية، فإنه قد يساعد أيضًا في بناء الانفتاح السياسي الذي يسمح بالانتقال، اذ يمكن القول أن الدساتير الانتقالية تقع في الوسط بين التحولات السياسية و الحكم الاستبدادي.[23]

قد يشوب البناء الدستوري في المراحل الانتقالية عدد من التحديات والمخاطر بحيث إذا تّم التغلب عليها ربما تنجح تجربة الانتقال إلى الديمقراطية واذا لم يتم التغلب عليها فقد تطول المرحلة الانتقالية وهذا ما يعرض المجتمعات المعنية إلى تفاقم المخاطر وتكاثرها، ما يظهر أهمية وضرورة سلامة العملية الانتقالية نحو مرحلة جديدة في بلد ديمقراطي سليم.[24]

ويواجه واضعي الدساتير تحديات عامة، في ظل سياق بالغ من العنف، والسعي لبناء دستور يهدف إلى نزع فتيل الصراع الداخلي من خلال الديمقراطية[25]، فالتحدي الأعظم في مجتمعات ما بعد الصراع هو إعادة تأهيل مجتمع بأسره بنجاح دون تقسيمه إلى أشلاء

خاصة عندما لا يوجد منتصر واضح في هذا الصراع مما يفرض الوصول إلى تسوية بعد النزاع[26]، ففي الانتقال من الحكم الاستبدادي، تلعب هذه الدساتير وظيفة إعادة بناء جريئة للميول الدستورية السابقة المرتبطة بالسياسة غير الديمقراطية وتتولي نزع الشرعية عن النظام السابق بما يمهد الطريق لإعادة البناء الدستوري.[27]

بما أن الدساتير لا تولد في احتفال، فأغلبها نتاج أزمة، كما أنها نتاج توافق بين فاعلين سياسيين[28]، لذا فمخاض المرحلة الانتقالية يكون عسيرا، والدساتير الجديدة التي توضع في إطار هذه السياقات تكون نتاج مسار كامل يشمل عمليات مختلفة، يسمى بمسار وضع الدستور أو بالمسار التأسيسي الذي يتميز بالتعقيد والطول، فهو يتكون من مراحل عدة تشمل كل واحدة منها جملة من العمليات المتعاقبة والمترابطة فيما بينها، كما يستوجب تدخل جهات وهياكل مختلفة تكون كل واحدة منها مكلّفة بالقيام بمهام محددة بعينها ومضبوطة بصفة مسبقة بمقتضى نصوص قانونية. ويشمل المسار التأسيسي تصميم وتركيز الهياكل المكلّفة بوضع الدستور، ضبط قواعد وإجراءات عملها، صياغة مشروع الدستور، والمصادقة عليه وإدخاله حيز النفاذ.[29]

وعليه فان البداية الصحيحة تؤدي إلى زخم كبير للانتهاء من عملية بناء الدستور بنجاح، الأمر الذي يفضي إلى تنفيذ دستور يعمل على النحو الواجب، ومن المرجح كذلك أن تخلص عمليات بناء الدساتير التي تتبنى الخيار الديمقراطي وتشتمل على كافة المبادئ الشرعية والديمقراطية وقيم حقوق الإنسان وقواعد الحكم الرشيد، إلى نتائج إيجابية لجهة بناء دستور ديمقراطي يقوم على الشمول والمشاركة ويعزز عملية الإنتقال الديمقراطي.[30]

المبحث الثاني: أهمية الدساتير في بناء دولة القانون والقطيعة مع النظام التسلطي

من المبادئ القانونية السمو الشكلي والموضوعي للقاعدة الدستورية عن باقي النصوص القانونية، فالدستور يؤكد على أن الشعب مصدر السلطات، ويحدد طبيعة نظام الحكم ويضبط العلاقة بين السلطات وبذا يعتبر لاغيا كل ما يتعارض مع النصوص الدستورية، وبالتالي يؤدي تعديل أو صياغة دستور جديد في أوقات الانتقال دورًا فريدًا في تسهيل

الانتقال إلى نظام ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان، وتتنوع طبيعة وآلية التغيير بين من يتبنى الإعلانات الدستورية وبين من يعدل الدساتير القائمة قصد تدارك الاختلالات التي أدت إلى الثورة الشعبية التي أسقطت النظام السابق.

المطلب الأول: ظروف واعتبارات وضع الدساتير الانتقالية

لا بد لأي نظام دستوري أن يساير التطورات الحاصلة بالمجتمع، ولا بد لأي نظام سياسي امتلاك الوسائل القانونية اللازمة لمسايرة هذا التطور، فكما يقول أحد الفقهاء" ان الدستور الذي لا يسمح بإجراء تعديل لأحكامه يقضي على نفسه مقدما بالسقوط عن طريق الثورة أو الانقلاب".[31]

فتكمن أهمية مراجعة الدساتير في مواكبة تطلعات المواطنين واحتياجاتهم من أمن واستقرار وعدالة ومساواة، ووضع ضمانات لحماية هذه الحقوق، حيث أن الدول التي تخوض مرحلة الانتقال الديمقراطي لابد لها من تعديل الدستور أو كتابة دستور جديد ووضع الأسس لنظام ديمقراطي تحدد فيه سلطات وحقوق وواجبات كل من الحكومة والمجتمع.[32]

وبوصفه اسمى قوانين الدولة فانه يقع على عاتقه أن يكون ضامنا لأركان الحياة الديمقراطية من حقوق وحريات أساسية وقادرا على استيعاب كافة الإرادات السلمية للمجتمع، أي أن يكون توفيقيا في حدود الديمقراطية[33]، وبالتالي فالأحكام المتعلقة بالحقوق الأساسية ينبغي ان تكون ملزمة لجميع المخاطبين بالقانون في الدولة، كما أن تقييد الحقوق الأساسية يكون بضوابط لا تعدم التمتع بالحق سواء أكانت أحكام التقييد محددة أم عامة.[34]

يغلب الطابع السياسي على الدساتير الانتقالية، فأغلبها يكون وفق مخرجات اتفاقات سياسية لا تخضع في كثير من الأحيان لمشاركة سياسية وشعبية واسعة مما لا يجعلها دساتير ديمقراطية بالمعنى الكامل، كما تتضح طبيعتها السياسية من خلال صلتها مع

التدابير الجنائية الانتقالية، غالباً ما تتضمن نصا بالعفو عن الجرائم السياسية السابقة، كتدبير يسهل التحول السياسي.[35]

حيث جرت العادة على أن يطلق مصطلح "الإعلان الدستوري" على الدستور المؤقت الذي يصدره من في يده السلطة المطلقة ولفترة إنتقالية وحاسمة في تاريخ دولة من الدول بمجرد إستقلالها أو بعد إنقلاب أو ثورة شعب، عادة يتضمن الإعلان الدستوري رؤية لمستقبل الدولة الجديدة.[36]

فالدساتير المؤقتة حسب "نيقوليتا بيرلو"وضعت لتُدمر فيما بعد وفق تعبيرها، ذلك أنها تهدف لتحضير دساتير دائمة، كما أنه لا يعكس نظاما قانونيا ذاتية المرجعية بل مظهرا لعلاقات القوى التي تشغل فضاء مجموعة معينة في فترة تاريخية انتقالية.[37]

في جنوب أفريقيا، يمكن للمرء أن يرى الارتباط الوثيق بين عمليات وضع الدستور والعملية الانتقالية، حيث أن الدستور المؤقت تميز بأنه جزء من "الجسر" خارج الفصل العنصري وصفقة سياسية للانتقال إلى الديمقراطية[38]، فدستور 1993 بجنوب إفريقيا ما بعد الفصل العنصري، جسد الاتفاق السياسي الهادف للانتقال من حكم الأقلية إلى الديمقراطية التمثيلية، فرغم طابعه المؤقت، إلا أنه تضمن مبادئ دستورية ملزمة تتعلق بالمساواة وحقوق التمثيل من خلال إعادة التأكيد على حماية الجماعات العرقية والإثنية، محولا ميراث التحامل العنصري سعيا نحو الخروج من الفصل العنصري القمعي بتبني قيم دستورية دائمة[39]، ولقد سمحت طبيعة الدستور المؤقت، بالإضافة إلى ميزات أخرى (مثل لجنة الحقيقة والمصالحة)، بعملية كافية وشاملة بلغت ذروتها في المسودة النهائية للدستور، التي سُنَّت في عام 1996،التي تميز بطبيعته التشاركية.[40]

يبدو أن مسار صنع الدساتير بعد الحرب يتجه نحو القطيعة مع الماضي وبالكاد يعبر عن السيادة الشعبية، ففي ألمانيا الغربية واليابان بعد الحرب، اعتمدت مخططات دستورية بعد انتصار الحلفاء والاستسلام غير المشروط، فالدستور الياباني 1946 تم تبنيه في ظل

الهيمنة الأمريكية المطلقة وصاغته مجموعة صغيرة تحت إشراف الجنرال دوغلاس ماك آرثر وفُرض على البرلمان الياباني للتصديق، ويتضح من الدستور الياباني لعام 1946 جوانب أساسية انتقامية ضد الحكم الإمبراطوري، أين قيد الدستور سلطاته.[41]

وفي ألمانيا يُعزى نجاح الفاشية إلى مخطط فايمار **Weimar Republic** الدستوري، الذي رسخ لسلطة تنفيذية قوية وسلطة تشريعية ضعيفة، مما مكّن من ظهور حركات هدامة، استجابة لهذا الإرث، واجه القانون الأساسي الألماني بقوة الاتجاهات الفاشية في النظام السياسي، أين أضحت السلطات الرئاسية رمزية إلى حد كبير، فالرئيس الفيدرالي ذو سلطة رمزية، كما حظرت أحكام القانون الأساسي في مادته الثالثة (الفقرة 03) الاضطهاد العنصري والديني المتفشي في ظل النظام النازي.[42]

كانت الدساتير الانتقالية مفيدة بشكل خاص في النضال السياسية ضد الحكم العسكري، ساعد دستور ما بعد فرانكو لعام 1978 في إخراج إسبانيا من الحكم العسكري، وفي البرتغال عام 1974 من خلال إنشاء هيكل دستوري بعد الثورة مكّن من الانتقال إلى الديمقراطية، ساعد دستور تشيلي لعام 1991 على تخليص البلاد من الديكتاتورية العسكرية، وحد من سلطة القوات المسلحة، وغيرها من المؤسسات الداعمة للحكم العسكري، ورفع الحظر على أحزاب المعارضة في مجلس الشيوخ ، فعمليات في المجر وبولندا، على سبيل المثال، سعى التعديل الدستوري أولاً وقبل كل شيء السلطة من الحزب الشيوعي المهيمن وسعت إلى حماية من ينتمون إلى الأقلية السياسية.[43]

وما يلاحظ أنه خلال فترات الانتقال السياسي، بعد الحرب أو الحكم القمعي ،غالًبا ما تتدخل قوى الاحتلال أو غيرها من البلدان المؤثرة في العمليات الدستورية، والتي يكون أخفها الدور الاستشاري الدستوري المعاصر الذي تلعبه الجهات الفاعلة الدولية والوطنية وغير الحكومية، مما يؤثر على دور السيادة الشعبية في عمليات صنع الدستور.[44]

وفي ليبيا نشير أنه بعد انقلاب سنة 1969 الذي جاء بالقذافي إلى الحكم أصدر مجلس الثورة الليبي إعلانا دستوريا[45]، عقب سقوط حكم القذافي، أصدر المجلس الوطني الانتقالي في 03 أوت 2011 إعلانا دستوريا، مستندا وفق ما ورد في ديباجته إلى شرعية الثورة الليبية، واستجابةً لتطلع الشَّعب الليبي وغبته تحقيق الديمقراطية وإرساء مبادئ التَّعددية السياسية ودولة المُؤسسات.

فالإعلان، دستور مؤقت يكون أساساً للحُكم في المرحلة الانتقالية، يسري إلى أن يتم التصديق على الدستور الدائم في استفتاء شعبي عام، وتضمن الإعلان الدستوري خمسة أبواب هي كالتالي: أحكام عامة، الحقوق والحُريات العامة، نظام الحكم خلال المرحلة الانتقالية،الضمانات القضائية، أحكام ختامية.

وتضمنت المادة 30 من الإعلان الدستوري النص على إنتخاب هيئة تأسيسية بطريق الاقتراع الحر المباشر لصياغة دستور دائم للبلاد تتكون من ستين عضواً على غرار لجنة الستين التي شكلت لإعداد دستور استقلال ليبيا عام 1951 ويُطرح مشروع الدستور للاستفتاء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعتماده. وتُعد المادة 30 ذاتها أهم نصوص الإعلان الدستوري على الإطلاق، فهي تحدد خارطة الطريق لعملية الانتقال إلى الدولة الدستورية وشكل وطبيعة النظام السياسي الانتقالي.[46]

وحسب اعتقادنا، فان ذكر دستور 1951 يعبر عن حنين للاستقلال ليبيا وانعتاقها عن المستعمر الإيطالي، والأمل في أن تكون الثورة الليبية ضد حكم القذافي استقلالا جديدا، فضلا عن أن البعض يرى ضرورة العمل بدستور 1951 للخروج الآمن والسريع من الحالة الانتقالية إلى حالة الاستقرار، فهو مخرج من الصراعات التي قد تظهر عند صياغة مشروع دستوري جديد، مع إمكانية إجراء تعديلات بعد استقرار الأوضاع الأمنية.[47]

إن اعتبار الدساتير السابقة كمرجعية للدساتير الجديدة ليس أمر مستحدثا، ففي في ظل ما سميت ب"استعادة الدستورية، كانت هنا عودة جزئية إلى الدساتير السابقة للحكم

الشيوعي، ففي تشيكوسلوفاكيا السابقة أصبح دستور 1920 أساسا للدستور الجديد ،في لاتفيا أصبح دستور 1922، إلى جانب القوانين التي أقرها البرلمان سارية المفعول منذ ماي 1990، فيما كان دستور عام 1938 أساس مشروع استونيا الدستوري، وفي الأرجنتين حدث إصلاح دستوري تدريجي مماثل، إذ استمر دستور عام 1994 في الاحتفاظ بالعديد من مواد دستور 1853، مع تعديل نصوص سابقة، مثل تلك المتعلقة بالقيود الجديدة المفروضة على السلطة التنفيذية.[48]

وقد اعتمد الإعلان الدستوري الليبي بالمادة 35 منه الاستمرارية إلى حين إصدار ما يعدل ويلغي القوانين السارية مع استبدال بعض المسميات من قبيل (المؤتمرات الشعبية) أو (مؤتمر الشعب العام) التي يحل محلها المجلس الوطني الانتقالي المؤقت أو المؤتمر الوطني العام، وكل إشارة إلى ما سُمِّي بـ (اللجنة الشعبية العامة) أو (اللجان الشعبية) تعتبر إشارة إلى المكتب التنفيذي أو أعضاء المكتب التنفيذي أو الحكومة أو أعضاء الحكومة كل في حدود اختصاصه، وكل إشارة إلى (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى) تعتبر إشارة إلى (ليبيا).

المطلب الثاني: دور الدساتير في حل النزاعات

يظهر جليا دور الدستور في الدول التي تشهد نزاعات، حيث باشرت اللجنة الدستورية السورية المشكلة من 150 عضوا مقسمين بالتساوي بين ممثلي النظام السوري وممثلي المعارضة وممثلين عن المجتمع المدني عملها تحت إشراف الأمم المتحدة فكمدخل لتضميد الجراح بعد نحو تسع سنوات من الصراع العنيف[49]، فيما قال الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" أن اجتماعات اللجنة علامة فارقة، وخطوة أولى للتوصل إلى حل سياسي لما وصفها بالمأساة السورية المستمرة التي يدفع المدنيون من أجلها ثمنا باهظا.[50]

ففي البوسنة والهرسك، تضمن اتفاق دايتون للسلام ، موادا ذات صلة بالدستور كعنصر من عناصر ولايته، وسن اتحادًا لتقاسم السلطة قام بتقسيم المناصب في المجلس التشريعي

على أسس عرقية، وأدخل نظامًا مفصلاً للحماية الإثنية وآليات تقاسم السلطة، مما أفشل محاولات إجراء تعديلات دستورية بسبب السياسة الإثنية التي لا تزال قائمة وفقًا للإطار الدستوري الذي تم إنشاؤه في دايتون كدستور مُجرد من الشرعية حيث تم اعتماده دون موافقة المواطنين ولم يتم التصويت عليه في البرلمان." ونتيجة لهذا، رأى البعض ضرورة الفصل بين عملية السلام والدستور، لأن عملية السلام تهدف إلى تخفيف العنف الفوري فيما تهدف الدساتير إلى تعزيز الاستقرار على المدى الطويل.[51]

وفي سيراليون نص اتفاق السلام لسنة 1999 على ضرورة تمثيل الدستور لاحتياجات شعبها وأمانيه وألا يكون ثمة ما يحول دستوريا أو بأي طريقة قانونية أخرى دون تنفيذ هذا الاتفاق، كما أوجب على حكومة سيراليون لخطوات اللازمة لإنشاء لجنة لإعادة النظر في الدستور تعيد النظر في أحكام الدستور الحالي.[52]

فيما شهدت تونس انتخاب جمعية تأسيسية عُهد لها صياغة دستور[53]، وفي مصر صدرت إعلانات دستورية عقب ثورة يناير[54]، وهو ذاته ما حدث في السودان سنة 2019[55]، وفي ظل الحراك الشعبي الجزائري، يظهر الدور الجلي للدستور والأحكام الواردة فيه، اذ طالب الحراك ومعه المؤسسة العسكرية من الرئيس الجزائري تطبيق المادة 102 من الدستور الجزائري واحترام الإرادة الشعبية وتطبيق المادتين 6 و7، وذلك حسب اعتقادنا أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الاستمرارية الدستورية وتجنب الفراغ الدستوري الذي حدث سابقا في الجزائر من جهة، وكذلك تجنب الضغط والتدخل الأجنبي ان تم انتهاك أحكام الدستور الجزائري، وهو امر يؤكد أن احترام الدساتير ذو أهمية بالغة في الحفاظ على السلم والأمن الأهليين.

ونود أن نشير في هذا الصدد للتجربة الجزائرية التي أعقبت ما يعرف ب"العشرية السوداء"، فنظرا للفراغ الدستوري وتعطيل المسار الانتخابي تم تعديل دستور 1989 واستحدث مجلس الأمة لضمان استمرارية مؤسسات الدولة، فلرئيس مجلس الأمة صلاحية

تولي رئاسة الدولة في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية وهو ما حدث سنة 2019، وهو ما دعا في رأينا إلى تمسك الجيش الجزائري بالمسار الدستوري لضمان استمرارية الدولة واستقرارها، نظرا للتجربة المأساوية التي عرفتها الجزائر من قبل.

كما أن عمليات العدالة الانتقالية تجري عادة ضمن الدساتير المؤقتة، ولضمان احترام الخيار المتمثل في العدالة الانتقالية بأشكالها المختلفة نلاحظ أنه تم دسترة العدالة الانتقالية ضمن مواد الدستور لضمان حمايتها من أي التفاف حولها، ففي تونس نص الدستور في المادة 148 الفقرة 9 على أنه "تلتزم الدولة بتطبيق منظومة العدالة الانتقالية في جميع مجالاتها والمدة الزمنية المحددة بالتشريع المتعلق بها، ولا يقبل في هذا السياق الدفع بعدم رجعية القوانين أو بوجود عفو سابق أو بحجية اتصال القضاء أو بسقوط الجريمة أو العقاب بمرور الزمن."[56]

وفي كولومبيا أبرزت الأزمة السياسية فيها الحاجة إلى إصلاح دستوري، فعن طريق الاستفتاء على التغيير الدستوري، تم اتخاذ قرار شعبي لانتخاب جمعية تأسيسية لإعادة صياغة الدستور، وضعت الأحكام الانتقالية قواعد لأول انتخابات حرة، وأعادت تشكيل النظام السياسي، ومنحت العفو عن الجرائم السياسية الماضية، وأعادت دمج المقاتلين المسرحين.[57]

كما تم تضمين ديباجة الدستور الجزائري من خلال القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 بالمصالحة الوطنية ذلك أن الشّعب الجزائريّ واجه مأساة وطنية عرّضت بقاء الوطن للخطر، وبفضل إيمانه وتمسكه الثابت بوحدته، قرّر بكل سيادة تنفيذ سياسة السلم والمصالحة الوطنية التي أعطت ثماره وهو مصمم على الحفاظ عليها.

خاتمة:

خلاصة القول، أن الحلول الدستورية التي قد تتاح إما تعديلا للدستور القائم أو من خلال دستور مؤقت يُمهد لدستور جديد، تعتبر من بين دعائم دولة القانون وضمانة هامة لحماية الحقوق الأساسية والحيلولة دون تشكل النظم الاستبدادية من جديد، من خلال القطيعة معها عن طريق تعديل تلك النصوص التي قد يعتقد أنها كانت وراء تمكين السلطات من تضييق الحقوق والحريات، وبالتالي يمكن للدستور ان صيغ واعتُمد بطريقة ديمقراطية أن يكون ذا دور وقائي يحول دون تجدد الانتهاكات، وهو ذاته ما يمكن أن ينطبق على الإصلاحات المؤسسية للهيئات التي ارتكبت وضلعت في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

تختلف التجارب الدولية بين منُعتمد على الإعلانات الدستورية باعتبارها دساتير مؤقتة تمهد لوضع دستور دائم خلال المرحلة الانتقالية وتكوين رأي موحد بين فرقاء العملية السياسية حيث يتاح المجال خلال المرحلة الانتقالية التي تمتد لبضع سنوات لمشاركة أكبر من المجتمع المدني أيضا واستشارته في التعديلات المقترحة وصولا لدستور محل إجماع، ويلاحظ أن الإعلانات الدستورية كما في الحالة الليبية والمصرية والسودانية ترجع في رأينا لعدم انحسار القوة والسلطة في يد طرف واحد، ففي الحالة الليبية والسودانية ونظرا للصراعات الإثنية وحالة الحكم الاستبدادي المطلق السابقة والديمقراطية الشكلية التي سادت فيهما، كل ذلك حال دون الاكتفاء بتعديل دستوري ذلك أن المواطنين يرغبون بقطيعة حقيقية مع النظام السابق.

أما الحالة التونسية فاعتمدت على آلية بارزة في النظم الديمقراطية هي المجلس التأسيسي المنتخب شعبيا، وفي الحالة الجزائرية، فقد استفادت الجزائر من التجربتين السابقتين وكان لها أن طبقت الحلول الدستورية القائمة في الدستور السابق بتطبيق المواد المتعلقة بشغور منصب الرئيس أولا، ثم تطبيق المادة 7 التي تنص على أن: "الشعب مصدر كل سلطة"، والتي برأينا تم التعبير عنها بالانتخابات، ثم سيأتي بعد ذلك تطبيق المادة 8 التي جاء فيها:

أن السّلطة التّأسيسّية ملك للشّعب، والتي ستكون حاضرة في الاستفتاء على التعديل الدستوري حسب المادتين 208 و209 من الدستور.

لذا فالدساتير يجب أن تصاغ لتسيير وضمان قيام دولة ديمقراطية بحكم شعبي، لا أن يكون الدستور شخصنة واستجابة لأهواء شخص أو مجموعة، ذلك أن التعديل الدستوري المرتقب إن كان في مستوى تطلعات الشعب سيكون بحق بداية تأسيس لجمهورية جديدة.

الهوامش:

[1] Palmina Tanzarella, **To Succeed, Constitutional Reforms Must Be Woven into the Social and Legal Fabric** ,ICTJ, Viewed on 03/01/2019, at https://www.ictj.org/news/constitutional-reforms-social-legal-fabric

[2] نائل جرجس، **عن الدستور السوريّ الجديد** ،موقع المنظمة العربية للقانون الدستوري، تاريخ التصفح 2019/12/25، على الرابط التالي:

http://www.dustour.org/الإصدارات/تقارير-ومقالات/331-عن-الدستور-السوريّ-الجديد

[3] Ruti G. Teitel ,**Transitional Justice**, New York: Oxford University Press, 2000, p192-193

[4] Democracy & Governance, **Constitutions**, viewed on 01/11/2019 at http://www.peacebuildinginitiative.org/indexee8b.html?pageId=1719

[5] Constitutions : **Constitutions & Peacebuilding Processes**, viewed on 01/11/2019 at http://www.peacebuildinginitiative.org/indexf414.html?pageId=1721

[6] المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، **بناء الدستور في مراحل ما بعد الصراع: الدعم الخارجي لعملية سيادية**، ورقة سياسية، ستوكهولم، السويد، ماي، 2011، ص. 8 وص. 10.

[7] فرانشسكا بيندا وآخرون، **التحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق**، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم، السويد، 2005، ص. 6.

[8] مسلم بابا عربي، **الدساتير العربية في مراحل التحول السياسي**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، العدد 3، أكتوبر 2018، ص. 154.

[9] **المرجع نفسه**، ص. 159.

[10] عبد الله بلغيث، **البناء الدستوري في الدول المغاربية في مرحلة الانتقال الديمقراطي، الجزائر أنموذجا**، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، العدد 1، جويلية 2017، ص ص. 86-88.

[11] زيد العلي وآخرون، **الكتاب السنوي 2015-2016**، المنظمة العربية للقانون الدستوري، تونس، 2017، ص. 30.

[12] مسلم بابا عربي، **المرجع السابق**، ص. 160.

[13] عليان بوزبان، **الهندسة الدستورية الحديثة – دراسة تطبيقية على الدستور الجزائري** -، مجلة القانون، معهد العلوم القانونية، العدد 6، جوان، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان، 2016، ص ص. 21-22.

[14] لؤي عبد الفتاح وعثمان الزياني، **الهندسة الدستورية ومتطلبات الإصلاح: قراءة في بعض مقومات جودة الدستور**، أشغال الندوة الوطنية التي نظمتها كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، جامعة محمد الأول بوجدة وماستر الدراسات السياسية والدستورية بشراكة مع مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوجدة، يومي 23/22 أفريل 2011 في موضوع "آفاق الإصلاح الدستوري على ضوء الخطاب الملكي السامي في 09 مارس2011، ص. 1.

[15] فوكة سفيان، **دور الدستور الديمقراطي في إرساء مبادئ الحكم الراشد في العالم العربي**، مجلة القانون والمجتمع، الإصدار الثاني، العدد 1، جوان، 2014، ص. 192.

[16] عبد الله خلف الرقاد ومشعل محمد الرقاد، **تعديل الدستور**، مجلة أبحاث ودراسات، المجلة العربي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 24، السنة 8، سبتمبر 2016، ص ص. 148-149.

[17] كريبش نبيل، **أفاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان، 2009، ص. 230.

[18] خالد توازي، **اليات ومعوقات التحول الديمقراطي في المجتمعات الانتقالية دراسة مقارنة بين المغرب والجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2015-2016، ص ص. 65-66.

[19] الهام نايت سعيدي، **طبيعة التحول الديمقراطي**، الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 10-11 ديسمبر2005، ص. 79.

[20] دون ايبرلي، **نهوض المجتمع المدني العالمي بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى أعلى، الرحمة بوصفها اكثر صادرات أمريكا أهمية**، ترجمة لميس فؤاد اليحيى، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن،2011، ص. 267.

[21] حسنين توفيق إبراهيم، **الانتقال الديمقراطي: إطار نظري**، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ التصفح 2019/10/15 على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

[22] تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، **دراسة عن التحديات المشتركة التي تواجهها الدول في إطار جهودها الرامية إلى ضمان الديمقراطية و سيادة القانون من منظور حقوق الإنسان**، مجلس حقوق الإنسان، الدورة 22، بتاريخ 17ديسمبر2012، رمز الوثيقة A/HRC/29/22، ص15.

[23] Ruti G. Teitel ,Transitional Justice, **op.cit**, p196-197

[24] أنطوان مسرة وربيع قيس، **صياغة الدساتير العربية في التحولات الديمقراطية، الخبرات الدولية والعربية من منظور مقارن**، وقائع الندوة التي عقدتها المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم ومؤسسة كونراد اديناور، فندق مونرو، بيروت، لبنان، 13-2013/12/14، المكتبة الشرقية، بيروت، 2014، ص ص. 32-33.

[25] كارلوس داود، **الانتقال الديمقراطي وبناء الدساتير، الخبرات الدولية والعربية من منظور مقارن**، وقائع الندوة التي عقدتها المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم ومؤسسة كونراد اديناور، فندق مونرو، بيروت، لبنان، 13-2013/12/14، المكتبة الشرقية، بيروت، 2014، ص ص. 95-96.

[26] وينلاك واهيو، **دليل عملي لبناء الدساتير، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات**، د ط، ستوكهولم، السويد، 2011، ص. 15.

[27] Ruti G. Teitel ,Transitional Justice, **op.cit**, p204

[28] مقدم سعيد، **عمليات إعداد وصناعة الدستور**، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، العدد 9، 2013، ص. 21.

[29] نرجس طاهر ودنيا بن رمضان، **ورقة نقاش صياغة مشروع الدستور تجارب مقارنة ودروس مستفادة**، مشروع دعم البناء الديمقراطي في ليبيا الممول من قبل وزارة الخارجية والتجارة الدولية الكندية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، يونيو 2013، ص. 10.

[30] كارلوس داود، **المرجع نفسه**، ص. 99.

[31] عبد الله خلف الرقاد ومشعل محمد الرقاد، **المرجع السابق**، ص. 148.

[32] أنطوان مسرة وربيع قيس، **المرجع السابق**، ص. 27.

[33] فوكة سفيان، **المرجع السابق**، ص. 199.

[34] المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، **المحاور الرئيسية في العملية الدستورية الليبية**، ستوكهولم، السويد، 2014، ص ص. 14-16.

[35] Ruti G. Teitel ,**Transitional Justice**, op.cit, p200

[36] أمل المرشدي، **مقارنة بين الإعلان الدستوري الليبي المؤقت الصادر عام 1969 والإعلان الدستوري الصادر عام 2011**، تاريخ التصفح 2019/11/01، على الرابط التالي:

https://www.mohamah.net/law/%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%86%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84/

[37] جوني عاصي، **مفهوم الدساتير المؤقتة قراءة في التحول الدستوري في فلسطين**، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد11، المجلد 2، المركز العربي الديمقراطي، سبتمبر 2018، ص ص. 4-11.

[38] Ruti G. Teitel, **Globalizing transitional justice, Contemporary essays**: Oxford University Press, Oxford, 2014,P185.

[39] Ruti G. Teitel ,**Transitional Justice, op.cit**, p198

[40] Democracy & Governance, **Constitutions : Case Studies**, viewed on 01/11/2019 at, http://www.peacebuildinginitiative.org/indexd73b.html?pageId=1724

[41] Ruti G. Teitel ,**Transitional Justice, op.cit**, p201-202

[42] **ibid**, p203

[43] **ibid**, pp199-205

[44] Ruti G. Teitel ,**Transitional Justice, op.cit**, p202

[45] أمل المرشدي، **المرجع السابق.**

[46] مركز الجزيرة للدراسات، **ليبيا: عملية انتقالية دون خريطة دستورية**، تاريخ التصفح 2019/11/01، على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2013/03/20133251545350344.html

[47] محمد علي احداش، **تقويم الحالة الدستورية في ليبيا**، المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، الدوحة، قطر، سبتمبر 2011، ص ص. 8- 9، تاريخ التصفح 2019/11/01، على الرابط التالي:

Https://Www.Dohainstitute.Org/Ar/Lists/Acrps-Pdfdocumentlibrary/Document_57831566.Pdf

[48] Ruti G. Teitel ,Transitional Justice, op.cit, , pp199-206

[49] "**مدخل لتضميد الجراح".. انطلاق أعمال لجنة دستور سوريا بجنيف**، تاريخ التصفح 2019/11/01 على الرابط التالي:

https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/10/30/%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

[50] "**رغم الخلافات بين المعارضة والنظام.. اللجنة الدستورية السورية تواصل جلساتها بجنيف**، تاريخ التصفح 2019/11/01 على الرابط التالي:

https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/10/31/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

[51]Democracy & Governance, Constitutions : Case Studies, op.cit

[52] مجلس الأمن الدولي، **اتفاق السلام بين حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية لسيراليون**، الأمم المتحدة، رمز الوثيقة S/1999/777بتاريخ 1999/07/12، ص ص. 11-12.

[53] **الجمعية التأسيسية**، تاريخ التصفح 2019/11/01، على الرابط التالي:
https://agora-parl.org/ar/resources/aoe/parliamentaryinstitution/constituent-assembly

[54] **الإعلانات الدستورية وليدة الثورة المصرية**، تاريخ التصفح 2019/11/01، على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/12/11/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9

[55] **الوثيقة الدستورية في السودان: أسس الانتقال إلى الحكم المدني وآليات تقاسم السلطة**، تاريخ التصفح 2019/11/01، على الرابط التالي:https://www.bbc.com/arabic/middleeast-49387756

[56] **ملخص كلمة رئيسة الهيئة سهام بن سدرين اليوم في مجلس نواب الشعب – 26 مارس 2018**، تاريخ التصفح 2019/10/30 على الرابط التالي:
http://www.ivd.tn/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%85-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7/

[57] Ruti G. Teitel ,Transitional Justice, **op.cit**, p200

قائمة المراجع:

1- المؤلفات:

* الكتب:

- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، **المحاور الرئيسية في العملية الدستورية الليبية**، ستوكهولم، السويد، 2014.

- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، **بناء الدستور في مراحل ما بعد الصراع: الدعم الخارجي لعملية سيادية، ورقة سياسية** ، ستوكهولم، السويد، ماي ،2011.

- دون ايبرلي، **نهوض المجتمع المدني العالمي بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى أعلى، الرحمة بوصفها اكثر صادرات أمريكا أهمية،** ترجمة لميس فؤاد اليحيى، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

- زيد العلي وآخرون، **الكتاب السنوي 2015-2016،** المنظمة العربية للقانون الدستوري، تونس، 2017.

- فرانشسكا بيندا وآخرون، **التحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق،** المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم، السويد، 2005.

- نرجس طاهر و دنيا بن رمضان، **ورقة نقاش صياغة مشروع الدستور تجارب مقارنة ودروس مستفادة،** مشروع دعم البناء الديمقراطي في ليبيا الممول من قبل وزارة الخارجية والتجارة الدولية الكندية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، يونيو 2013.

- وينلاك واهيو، **دليل عملي لبناء الدساتير، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،** د ط،ستوكهولم، السويد، 2011.

-Ruti G. Teitel ,**Transitional Justice**, New York: Oxford University Press, 2000

-Ruti G. Teitel, **Globalizing transitional justice, Contemporary essays**: Oxford University Press, Oxford, 2014.

2- المقالات:

- جوني عاصي، **مفهوم الدساتير المؤقتة قراءة في التحول الدستوري في فلسطين،** مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 11، المجلد 2، المركز العربي الديمقراطي، سبتمبر 2018.

- عبد الله بلغيث، **البناء الدستوري في الدول المغاربية في مرحلة الانتقال الديمقراطي، الجزائر انموذجا،** مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، العدد 1، جويلية 2017.

- عبد الله خلف الرقاد ومشعل محمد الرقاد، **تعديل الدستور،** مجلة أبحاث ودراسات، المجلة العربي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 24، السنة 8، سبتمبر 2016.

- عليان بوزبان، **الهندسة الدستورية الحديثة – دراسة تطبيقية على الدستور الجزائري** -، مجلة القانون، معهد العلوم القانونية ، العدد 6، جوان، المركز الجامعي احمد زبانة، غليزان، 2016.

- فوكة سفيان، **دور الدستور الديمقراطي في إرساء مبادئ الحكم الراشد في العالم العربي**، مجلة القانون والمجتمع، الإصدار الثاني، العدد 1، جوان، 2014.

- كريبش نبيل، **افاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة**، مجلة العلوم الإنسانية العدد 31، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان، 2009.

- مسلم بابا عربي، **الدساتير العربية في مراحل التحول السياسي**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، العدد 3، أكتوبر 2018.

- مقدم سعيد، **عمليات إعداد وصناعة الدستور**، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، العدد 9، 2013.

3- الرسائل العلمية غير المنشورة (ماجستير أو دكتوراه):

-خالد توازي، **اليات ومعوقات التحول الديمقراطي في المجتمعات الانتقالية دراسة مقارنة بين المغرب والجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2015-2016.

4- المداخلات:

- أنطوان مسرة وربيع قيس، **صياغة الدساتير العربية في التحولات الديمقراطية**، الخبرات الدولية والعربية من منظور مقارن، وقائع الندوة التي عقدتها المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي

الدائم ومؤسسة كونراد اديناور، فندق مونرو، بيروت، لبنان، 13-2013/12/14، المكتبة الشرقية، بيروت، 2014.

- كارلوس داود، **الانتقال الديمقراطي وبناء الدساتير**، الخبرات الدولية والعربية من منظور مقارن، وقائع الندوة التي عقدتها المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم ومؤسسة كونراد اديناور، فندق مونرو، بيروت، لبنان، 13-2013/12/14، المكتبة الشرقية، بيروت، 2014.

- لؤي عبد الفتاح وعثمان الزياني، **الهندسة الدستورية ومتطلبات الإصلاح قراءة في بعض مقومات جودة الدستور**، أشغال الندوة الوطنية التي نظمتها كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، جامعة محمد الأول بوجدة وماستر الدراسات السياسية والدستورية بشراكة مع مركز الدراسات والبحوث الإنسانة والاجتماعية بوجدة، يومي 23/22 أفريل 2011 في موضوع "آفاق الإصلاح الدستوري على ضوء الخطاب الملكي السامي في 09 مارس 2011.

-الهام نايت سعيدي، **طبيعة التحول الديمقراطي**، الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 10-11 ديسمبر 2005.

5- الوثائق الدولية:

- مجلس الأمن الدولي، **اتفاق السلام بين حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية لسيراليون**، الأمم المتحدة، رمز الوثيقة 1999/777/sبتاريخ 1999/07/12.

- تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، **دراسة عن التحديات المشتركة التي تواجهها الدول في إطار جهودها الرامية إلى ضمان الديمقراطية و سيادة القانون من منظور حقوق الإنسان**، مجلس حقوق الإنسان، الدورة 22، بتاريخ 17ديسمبر2012، رمز الوثيقة A/HRC/29/22.

6- مواقع الانترنت:

-Palmina Tanzarella, **To Succeed, Constitutional Reforms Must Be Woven into the Social and Legal Fabric** ,ICTJ, Viewed on 03/01/2019, at
https://www.ictj.org/news/constitutional-reforms-social-legal-fabric

- نائل جرجس، **عن الدستور السوريّ الجديد ،موقع المنظمة العربية للقانون الدستوري**، تاريخ التصفح 2019/12/25، على الرابط التالي:

http://www.dustour.org/الإصدارات/تقارير-ومقالات/331-عن-الدستور-السوريّ-الجديد

-Democracy & Governance, **Constitutions**, viewed on 01/11/2019 at
http://www.peacebuildinginitiative.org/indexee8b.html?pageId=1719
-Constitutions : **Constitutions & Peacebuilding Processes**, viewed on 01/11/2019 at
http://www.peacebuildinginitiative.org/indexf414.html?pageId=1721

- حسنين توفيق إبراهيم، **الانتقال الديمقراطي: اطار نظري**، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ التصفح 2019/10/15 على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

- أمل المرشدي، **مقارنة بين الإعلان الدستوري الليبي المؤقت الصادر عام 1969 والإعلان الدستوري الصادر عام 2011**، تاريخ التصفح 2019/11/01، على الرابط التالي:

https://www.mohamah.net/law/%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%86%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84/

-Democracy & Governance, **Constitutions : Case Studies**, viewed on 01/11/2019 at,
http://www.peacebuildinginitiative.org/indexd73b.html?pageId=1724

- مركز الجزيرة للدراسات، **ليبيا: عملية انتقالية دون خريطة دستورية**، تاريخ التصفح 2019/11/01، على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2013/03/20133251545350344.html

- محمد علي احداش، **تقويم الحالة الدستورية في ليبيا**، المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، الدوحة، قطر، سبتمبر 2011، تاريخ التصفح 2019/11/01، على الرابط التالي:

Https://Www.Dohainstitute.Org/Ar/Lists/Acrps-Pdfdocumentlibrary/Document_57831566.Pdf

- "**مدخل لتضميد الجراح".. انطلاق أعمال لجنة دستور سوريا بجنيف**، تاريخ التصفح 2019/11/01 على الرابط التالي:

https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/10/30/%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

- **"رغم الخلافات بين المعارضة والنظام.. اللجنة الدستورية السورية تواصل جلساتها بجنيف**، تاريخ التصفح 2019/11/01 على الرابط التالي:

https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/10/31/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

- **الجمعية التأسيسية**، تاريخ التصفح 2019/11/01، على الرابط التالي:

https://agora-parl.org/ar/resources/aoe/parliamentaryinstitution/constituent-assembly

-**الإعلانات الدستورية وليدة الثورة المصرية**، تاريخ التصفح 2019/11/01، على الرابط التالي:

https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/12/11/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9

- **الوثيقة الدستورية في السودان: أسس الانتقال إلى الحكم المدني وآليات تقاسم السلطة**

تاريخ التصفح 2019/11/01، على الرابط التالي:-https://www.bbc.com/arabic/middleeast-49387756